

نحو حكم الأغلبية في جنوب أفريقية

جنوب أفريقيا والولايات المتحدة

كان الاقتناع بأن الأقلية البيضاء في جنوب أفريقية تحتاج إلى التكيف مع رياح التغيير - بحسب تعبير هارولد ماكميلان - كونه تحدياً نفسانياً أكثر منه تحدياً دبلوماسياً. إذ في نهاية الطريق كنا نخطئ، أن سكان روديسيا الأوربيون لن يكونوا بعد قادرين على تكوين مستقبلهم السياسي - وربما على المدى البعيد مستقبلهم الاقتصادي. للقيام بهذه المهمة لدينا مصدران للقوة: دعم جنوب أفريقية للتغيير في روديسيا وناميبيا، إذا استطعنا أن نتوصل إليه، وموقف إدارة فورد نحو حقوق الأقلية البيضاء، الذين يعتمد عليهما تعاون أفريقية الجنوبية والدعم الداخلي الأمريكي.

تحولت روديسيا وناميبيا إلى مسؤولية قانونية بالنسبة إلى جنوب أفريقية دولياً واستزافاً لمواردها. لم يكن لدى سكان جنوب أفريقية رغبة في تعميق عزلتهم الدولية عن طريق دعم نظام البيض في روديسيا الذي لا يعترف به أي بلد في العالم. وكانوا مستعدين إلى الابتعاد عن ناميبيا لأسباب مشابهة ولكن ببطء، أكبر. ما سعى زعماء جنوب أفريقية إلى تجنبه هو أن يضطروا إلى الوقوف جانباً فيما كانت الأقلية البيضاء في روديسيا تجتاح عسكرياً من جانب رجال حرب العصابات الزنوج. ولا شك أنهم كانوا يأملون في خلق أنظمة بديلة في كل من روديسيا وجنوب أفريقية اللذين وإن كانا دولتين للزنوج، فإنهما ستستقبلان المد الراديكالي قبل أن يصل إلى حدود جنوب أفريقيا.

كان الأفارقة الجنوبيون الأوسع تفكيراً يعرفون أن التحول لن يتوقف هناك. ومع أنهم كانوا يشعرون غريزياً بحتمية قدوم الثوران، لم تكن لديهم فكرة عن كيفية التعامل معه أو في أي اتجاه يتحركون. لقد ظلوا معزولين طوال عقود من الزمن، أسرى - بل مشلولين - بتاريخهم الفريد من نوعه والمفتقر إلى سعة الأفق.

لقد كان الشعور بالعزلة وتوقعُ السوء هو ما جعل الجنوب أفريقيين يتقبلون بتلهف العرض التبادلي الذي كنت أستطيع أن أقدمه مقابل تعاونهم بشأن روديسيا وناميبيا: الزمن الذي يستطيعون خلاله حل مشكلاتهم. في كل محادثة مع مسؤوليهم، بمن في ذلك رئيس الوزراء، فورستر، كنت أؤكد على أن

المبادئ التي عرضتها في لوساكا تنطبق على جنوب أفريقية أيضاً. «أعلمت السفير الجنوب أفريقي روبيلوف (بيك) بوتا في 14 أيار 1976، بعد وقت قصير من عودتي إلى أفريقية: «أعتقد أن التاريخ يعمل ضدكم، ولكننا نريد أن نشتري الوقت على الأقل.. إذ فصلنا قضية جنوب أفريقية عن روديسيا فهذا سيعطينا بعض الوقت للتعامل مع جنوب أفريقية - إلا إذا تصرف روديسيا بطريقة تسرع المشكلة».

قد تكون إشارة خفيفة ولكنها أثبتت أنها كافية لتشجيع حوار مع زعماء جنوب أفريقية - وما إن التقينا بهم، وبالروديسيين أيضاً حتى تبين لهم أن إدارة فورد لم تكن تشن حملة عنيفة ضدهم بوصفهم أفراداً؛ بل كنا نتعاطف حقاً معهم بسبب الأزمات، المرهقة التي مرت بهم في أجيال متعاقبة. الصفات التي كانت محل انتقادنا في إدارتنا للسياسة الخارجية تتعلق بتوازن المصالح وليست تهجمات تُستخدم الآن لإعادة التأكيد على مواقفنا المعارضة وسط الأقليات البيضاء. نحن لسنا بصدد معاقبتهم على أخطاء آبائهم أو حتى أخطائهم - كما كان يقول كثير من نقادهم في الغرب. بل كان هدفنا، على العكس من ذلك، أن ندعهم يواجهون حقائق حياتهم وإرشادهم بأرق السبل الممكنة إلى قبول حقيقة أن هذه تملي عليهم التغيير على الصعيدين الأخلاقي والسياسي. وبدون حل سياسي ربما يحكمون بضع سنوات أخرى على حساب خسران أية إمكانية للبقاء في أفريقية، وأن عليهم أن يتأكدوا أن التفاهم مع الأغلبية الزنجية أمر أساسي مُلح. وعندما تحدث فورد وأنا عن ضمان بعض حقوق الأقلية كنا نفكر في قضية سياسية وليس قضائية. لم نكن نتصرف بالدرجة الأولى رداً على ضغوط داخلية محافظة بل كنا نتصرف تعبيراً عن قناعاتنا، وعلى الرغم من شكوك عميقة تجاه استمرار ديمومة الضمانات الدستورية، سنفعل كل ما في وسعنا لنجعلها ذات مغزى.

ما إن بدأنا في التعامل مع جنوب أفريقية، حتى أدرجت ناميبيا قضية روديسيا كقضية أساسية. كانت جنوب غرب أفريقية الألمانية سابقاً تقع على مرتفع فاصل بين صحراوين. وسكانه الذين كان تعدادهم 850 ألفاً (وعددتهم مليونان اليوم) كانوا يضمون الخليط المعتاد مصحوباً بالرسم التعسفي للحدود من قبل القوى الاستعمارية: 45% تقريباً ينتمون إلى قبيلة أوفامبو التي تتمركز على جانبي الحدود مع أنغولا، والباقيون ينتمون إلى ما يقارب الـ 9 قبائل أخرى مبعثرة في أرجاء البلاد. وقد أتبع هذه الأراضي بكاملها إلى جنوب أفريقية في نهاية الحرب العالمية الأولى بموجب قرار من عصبة الأمم.

في عام 1946، بعد الحرب العالمية الثانية، أبلغت جنوب أفريقية الأمم المتحدة أنها ترغب في إلحاق هذه الأراضي بها. وعندما رفض الطلب، نشأ نزاع بين جنوب أفريقية والأمم المتحدة استمر أربعة عقود تقريباً. وفي الفترة ما بين 1966، و1968 صوتت الأمم المتحدة على سلسلة من القرارات لإنهاء وصاية جنوب أفريقية، وأوجدت مجلساً يتألف من 11 دولة من أجل ناميبيا كسلطة قانونية، وكان رد جنوب أفريقية، عملياً، إلحاق هذه الأراضي بها وإعطائها صفة محافظة تابعة لجنوب أفريقية.

في عام 1971 أنهت محكمة العدل الدولية وصاية جنوب أفريقية، وفي عام 1972 صوت مجلس الأمن على عقوبات ضدها. وقد صوتت على ذلك كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وفي نهاية الستينيات ظهرت حركة حرب عصابات تتألف بالدرجة الأولى من قبيلة (أوفامبو) في الشمال. وانضمت حركة (سوابو) (منظمة جنوب غرب أفريقية الشعبية) إلى حركة مقاومة شعبية مسلحة، التي وإن كانت لا تهدد أشرف جنوب أفريقية عسكرياً، فقد زعزعتها سياسياً من جراء اكتساب دعم متزايد من دول العالم الثالث ثم من الديمقراطيات الصناعية أيضاً.

المسيرة الدبلوماسية التي تلت كانت تتوافق مع السيناريو النموذجي لكل نضال آخر من أجل الاستقلال: التخفيف خطوة خطوة من الحكم الاستعماري على أمل واه بأن الدول المسيطرة ستكون قادرة على تجنب استلام مستمر للسلطة، وعلى إجراء مفاوضات مقترحة تستبعد حركة حرب العصابات، انتهت إلى جنوح الدولة الاستعمارية إلى نضال مسلح. وفي بداية السبعينيات وافقت جنوب أفريقية على مبدأ حكم ذاتي لناميبيا ولكنها رفضت التعامل مع «سوابو» بسبب نشاطاتها الإرهابية المزعومة، أو الاعتراف بأي قرار من الأمم المتحدة. وعقدت مؤتمراً في ويندهوك، عاصمة ناميبيا، لوضع مشروع دستور ودعت مختلف القبائل إلى إرسال مندوبين عنها. ولم يُطلب من «سوابو» ولا من الأمم المتحدة المشاركة.

في ربيع 1976 عندما تعاملت بعمق مع المسألة الناميبية، كانت القوات الكوبية تقف برباطة جأش عند الحدود الأنغولية. كانت دول المواجهة، ولا سيما زامبيا وموزامبيق وتانزانيا، مع تأييدها السياسي القوي لمنظمة (سوابو)، أبعد جغرافياً عن روديسيا، ولهذا شعرت بضغط أقل على حدودها من قوات حرب العصابات. كانت الأمم المتحدة (مجلس الأمن) قد حددت موعد الحادي والثلاثين من شهر آب لجنوب أفريقية لتنتهي وصايتها على ناميبيا. وإذا لم تفعل فإن العقوبات ستكون محتملة. وإذا صوتنا ضدها فسوف نخاطر بتأييد الدول الأفريقية لسياستها تجاه أفريقية الجنوبية؛ وإذا لم نفعل فسنخاطر بتعاون جنوب أفريقية تجاه مشكلات المنطقة. ولهذا أعطيت ناميبيا، خلال جولتي في أفريقية، أولوية كبيرة، وفي لوساكا دعوت جنوب أفريقية أن تحدد موعداً مبكراً للاستقلال.

وعلى النقيض من ذلك، كانت جنوب أفريقية قلعة التمييز العنصري (الأبارتير)، تظهر وكأنها مفتاح التقدم نحو حكم الأغلبية في أفريقية الجنوبية. جميع الزعماء الأفارقة الزنوج كانوا ينتقدونها بقوة، وجميعهم حثوا على حوار مع زعماء جنوب أفريقية. بيد أن جنوب أفريقية المدانة بوصفها عدوة الحرية لأفريقيا، قد برهنت على تقديم أمل فوري من أجل اختراق سريع نحو حكم الأكثرية، والذي من شأنه في نهاية المسيرة، أن يتركها وحيدة بدون أي حاجز في وجه أفريقية موحدة في مطالباتها بإنهاء سياسية التمييز العنصري. ومع أن مثل هذه المطالب لا بد أن تصبح، عاجلاً أم آجلاً، أمراً لا سبيل إلى مقاومتها، فإن زعماء جنوب أفريقية سمحوا لنا أن نرشدهم إلى سبيل يتجاوز في النهاية القيود التي أوجدوها، على الرغم من إعلاناتهم العنيدة خلاف ذلك.

يدل استعدادهم للقيام بذلك على مدى تحول الأفارقة - على الأقل الأفريقان - في القرون الثلاثة منذ وصول الكاليفيين لأول مرة إلى ما كان يدعى «رأس الرجال الصالح» الخالي لبيدأوا حياة بعيدة عن الحروب الدينية في أوروبا القرن السابع عشر. و جلبوا معهم أصولية شديدة أدارت ظهرها لجمع حركات التغيير العقلاني التالية في أوروبا. وطوروا هوية متفردة في تاريخ الاستعمار الأوروبي (الكولونيالية). و بانقطاعهم عن الوطن الأم فقد ظلوا غير متأثرين بالإرث العقلاني لعصر التنوير أو النظام الديمقراطي للثورة الفرنسية.

كان إحساسهم بالهوية شديد التميز إلى حد أنهم، عندما ألحقت بريطانيا «كاب بروفينس» أثناء الحروب مع نابليون، ابتعدوا ما يقارب من ألف ميل إلى الشمال. ولم يفعلوا ذلك كونهم مستوطنين فرادى بل كشعب بكامله، حاملين معهم مؤسساتهم الحكومية وكنائسهم ومدارسهم وأحقادهم. وفي موطنهم الجديد جابه الأفريكان أعداداً غفيرة من السكان الزنوج وعالموهم بفوقية نابعة من شعورهم الخاص بنوع من التفوق الروحي المستقى من التربة المقفرة.

بيد أن عزلة الأفريكان لم تستمر طويلاً. فاكشاف الذهب أغرى المنقبين والتجار البريطانيين بأراضيهم الجديدة. ولكن «البوير»، الذين كانوا أقل تصدياً تجاه رفاقهم الأوروبيين من تصديهم للأفريقيين قاوموا هذا التدفق مما أدى إلى نشوب «حرب البوير» حيث جابهت الجمهوريات البورية الصغيرة الإمبراطورية البريطانية، التي كانت في ذروة قوتها، إلى أن توقفوا.

وضعت الهزيمة نهاية لتفرد الأفريكان الواقعي، ولكنها لم تتهر عزلتهم الروحية. العريقتان اللتان تنتميان إلى البيض، والمتعايشتان وسط أكثرية سوداء متنامية باستمرار، كانتا تعيشان متفريقيين إحداهما عن الأخرى: فالبريطانيون الذين كانوا، لدواعي التناقض، أكثر ليبرالية وبعداً عن أفريقية، ظلوا استعماريين كعادتهم، و متمسكين بقيم وأعراف الوطن الأم، أما الأفريكان فقد كانوا متحدين تجاه ما اعتبروه، خطأً أو صواباً، وطناً لهم، وانفصلوا عن «العالم القديم» لأنهم لم يجدوا عالماً آخر يذهبون إليه.

في عام 1948 كانت الإحصاءات الديموغرافية للسكان البيض، الذين كان لهم وحدهم حق التصويت، لصالح الأفريكان. وفي حين كان التمييز العنصري بالمعنى الأمريكي موجوداً في جميع الأوقات، فإن البوير الذين كانوا المسيطرين الآن شرعوا يغرقون بين الأعراق بتشريع غير عادل فالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين من سكان الكاب - أحفاد السكان الهوتيتنوت من سكان البلاد الأصليين - كانوا محرومين من حق الانتخاب، كما كان شأن الأقلية الهندية البالغ عددها مليون نسمة. أما الزنوج فإنهم لم يتمتعوا بحق التصويت مطلقاً. وقد صدرت قوانين صارمة تمنع الزواج المختلط وتحدد ترتيبات معيشية منفصلة، وشروطاً للعمل، وتحد من حرية الحركة للسكان من غير البيض. كانت سياسة الأبارثيد (التمزقة العنصرية) تعني الإقصاء.

كان على الزنوج أن يعيشوا في مجموعات معزولة بشدة على أرض يكاد لا يمكن العيش فيها، ولا يحظون إلا بأقل درجة من الرعاية الصحية والتعليم والإعانة. وفي حين أن مستوى هذه الخدمات أعلى من أي مكان آخر في أفريقية، فإن انتهاك الكرامة الإنسانية جراء التفرقة العنصرية (الأبارثيد) كان يفوق أية فوائد مادية.

كانت سياسة الأبارثيد تسيء إلى كل مبدأ ديمقراطي غربي. فبمسماحها للسكان البيض بأن يحقروا الأكثرية المتزايدة للأعراق الأخرى كافة بالاستخدام الوحشي للقوة، أظهرت عدم توافقها مع مستلزمات العيش اللائق كعمليات التصنيع والتعليم.

ومع هذا فإنني عندما زرت جنوب أفريقية عام 1962 باعتباري أستاذاً جامعياً للتحدث أمام حلقات دراسية نظمها كنائس لوثرية أوروبية، اقتنعت، رغم كل ما كان يقال ويحدث، أن هذه الأرض الجميلة والحزينة لن ينتهي بها المطاف إلى كارثة، كما كان يتوقع العقل والتاريخ. والأكثر من ذلك أنني بدأت أقتنع أن الأفريكان، الذين يفترض أنهم العنصر الأشد ظلماً من بين السكان البيض، هم الذين سيقودون البلاد، وليس الأقلية البريطانية الليبرالية كما تدل ظواهر الأمور.

لقد بدا لي، من خلال غريزة خفية لا أستطيع وصفها، أن الأفريكان سيجدون طريقة، ولو بعد كثير من الشقاء، للوصول إلى صيغة جديدة ما لهوية جنوب أفريقية، وهذا ما لن يحدث عن طريق الليبرالية الغربية، ولكن بترتيب يتم التوصل إليه بين البيض في جنوب أفريقية وقبائل الزنوج.

لم أتردد قط في موقفي تجاه التفرقة العنصرية (الأبارثيد). ففي كل جولة من المفاوضات مع زعماء جنوب أفريقية لم أترك لديهم أي شك حول سياسة أمريكا المعارضة لها، ولم أذهب قدماً أكثر من أسمح لهم ببعض الوقت بحيث يتوصلون إلى حل من تلقاء أنفسهم. وفي الثاني من آب 1976 وفي ذروة دبلوماسيتنا الخاصة بجنوب أفريقية، وعندما كانت المحصلة تعتمد بشكل حاسم على تعاون جنوب أفريقية، عبّرت في خطاب ألقيته أمام مؤتمر وطني لـ «عصبة المدينة» عما كنت أقوله على انفراد مع زعماء جنوب أفريقية:

لا أحد يتحدى - بمن في ذلك زعماء أفريقية السوداء - حق الأفريقيين الجنوبيين البيض في العيش في بلادهم. إنهم ليسوا بالاستعماريين، فقد عاشوا على الأرض الأفريقية منذ 300 سنة. ولكن البنية الداخلية لجنوب أفريقية متفجرة ولا تتسجم مع أي مفهوم للكرامة الإنسانية.

التفرقة العنصرية بلاء أصاب كثيراً من الأمم في العالم. ولكن جنوب أفريقية تنفرد بمأسسة التفرقة العنصرية من خلال نشر تفريق قسري بين الأعراق يزدري بأي تعريف للمساواة الإنسانية..

الولايات المتحدة، الوفية لمعتقداتها، سوف تستخدم كل نفوذها لتشجيع التغيير السلمي ووضع نهاية لعدم المساواة المتأصل، ومن أجل تكافؤ الفرص، وحقوق الإنسان الأساسية في جنوب أفريقية⁽¹⁾.

كان ذلك على وجه الدقة الموضوع الذي طلبت من سفير جنوب أفريقية بيك بوتما في 14 أيار (مايو) 1976، أن يشرعه بالمرحلة الثانية من الاستراتيجية الأفريقية. وفي غضون أسبوع من عودتي من أفريقية، عرضت أن أقابل رئيس وزراء جنوب أفريقية أو وزير خارجيتها - ويستحسن أن يكون اللقاء في أوروبا. وتركت المجال مفتوحاً أمام زيارة تالية إلى جنوب أفريقية. لم يكن ثمة وزير خارجية أمريكي مستعداً للقاء زعماء جنوب أفريقية طيلة 30 عاماً، فضلاً عن التفاوض معهم - حتى في مندييات عالمية كالأمم المتحدة. كنت في الواقع أقدم لجنوب أفريقية دوراً في صياغة مستقبل أفريقية الجنوبية مقابل التزام تجاه حكم الأكثرية في الدول المجاورة وفي النهاية في بلدهم. هذا الأمل أظهر وحده مبادرة قوية لكي نكتشف على الأقل إمكانية إيجاد حل في روديسيا وناميبيا. وقد تحدث الرئيس فورد عن التأثير نفسه في مقابلة تلفزيونية في 18 أيار بمناسبة الانتخابات الأولية في ولاية ميتشيغان قائلاً:

أرى أن ثمة إمكانية ونحن نتحرك إلى الأمام.. (إذا) بدا عن مرحلة ما أن من الحكمة أن أقابل رئيسي دولتي روديسيا وجنوب أفريقية، فسأفعل ذلك بالتأكيد..

إشارته إلى إيان سميث، زعيم روديسيا غير المعترف بها، كون رئيس دولة كان خطأ غير مقصود - على الأقل من ناحية الحكمة التقليدية - لم يؤثر كثيراً بالنسبة لنا في أفريقية السوداء. ولكن بالنسبة إلى فورد، كانت هذه الملاحظة تعكس حساسية نفسية. ذلك أن أية إشارة تجاه احترام الإنسان سيكون لها تأثير كبير في التخفيف من صلابة إيان سميث وصحبه، والتي كانت الوجه المعاكس لخوفهم من عداء العالم الخارجي والمستقبل الغامض في روديسيا. وقد أضاف فورد تأكيداً على حقوق الأقلية البيضاء:

أيُّ شيء يمكن أن نقوم به لتجنب العنف، أيُّ شيء نستطيع أن نفعله من أجل السير قُدماً بشأن تقرير المصير، مع الضمانة الكاملة لحقوق الأقلية بما في ذلك الأقلية البيضاء، سيكون كما أعتقد في صالح العالم ككل (3).

أخبرني السفير بيك بوتما من قبل في 14 أيار أن استجابة جنوب أفريقي قد يكشف اللثام عنها في خطبة عامة من جانب وزير الخارجية أو رئيس الوزراء. أجبتة بدعابة إلى حد ما: «إذا كان يستطيع أن يقول شيئاً يظهر أنكم لستم دولة عرقية رجعية بالكامل».

قرر رئيس الوزراء فورستر أن يعطي جوابه في خطبة تصالحية يليها أمام نادي الصحافة في كيب تاون، في 18 أيار (مايو)، ووافق، معبراً عن تقريره لانتفاخ فورد على الحوار، على تشجيع حلول في روديسيا وناميبيا قائمة على حق تقرير المصير. وهذا ما سمح لنا أن نتخذ الخطوة التالية لترتيب عقد الاجتماع في ألمانيا في نهاية شهر حزيران.

مقابلة مع رئيس وزراء جنوب أفريقية:

في الفترة الفاصلة سعينا إلى تسويق سياستنا مع الحلفاء الأوروبيين، ولاسيما بريطانيا. ففي 21 أيار، خلال اجتماع مع زملائي البريطاني والفرنسي والألماني، على هامش اجتماع وزراء خارجية حلف «الناطو» أيدت اقتراح جيسكار ديستان لإيجاد صندوق لتنمية أفريقية: «جاذبية الاقتراح الفرنسي تكمن في أنها تزودنا بإطار سياسي». نحتاج إلى شيء بحيث نستطيع أن نجتمع البلدان معاً بدون إظهار ذلك، ولكن الحلفاء كانوا حذرين. المراقب الخبير لشؤون «الناطو» كان يرى في تشكيل مجموعة على مستوى نائب وزير «لدراسة» الاقتراح الفرنسي أنه يعني أن معظم الحلفاء كانوا يفضلون تجنب مظهر موقف سياسي غربي موحد من أفريقية، على الأقل في الوقت الحاضر، من أجل أن يتركوا الخيار مفتوحاً من أجل متابعة مصالحهم الوطنية. وفي الختام، اختتم اقتراح جيسكار من أجل برنامج أوروبي موحد من جدول أعمال حلف «الناطو» بعد تغيير الإدارة الأمريكية.

في 26 أيار قابلت كالاهاان وكروسلان في مقر رئاسة الوزراء في لندن لمناقشة كيفية متابعة الدبلوماسية الخاصة بجنوب أفريقية أثناء اجتماعي مع فورستر وفي ما يعقبها. كان الوزراء البريطانيون ما يزالون يرون أنه من الصعب أن قبول أن الولايات المتحدة يمكن أن تتجح في الوقت الذي أخفقت فيه بريطانيا، ويتشككون في قدرتنا على الحصول على تعاون فورستر، كما بدأوا مرتاحين بعض الشيء لتوقع طريق مسدود. لم يكن لديهم حماسة كبيرة للمشاركة في مفاوضات تضم سميث أو أن يضطلعوا بالدور الانتقالي الذي تصورناه إذا ما قبل الروديسيون حكم الأغلبية مع هذا فقد كانت بريطانيا وحدها تملك الخبرة والقاعدة القانونية لتوفير ضمانات للأقليات، أو تشكيل حكومة مؤقتة في الفترة الانتقالية قبل أن يتحقق حكم الأكثر فعلاً. شجعت كالاهاان على أن يقوم بالدور بنفسه الذي أشار إليه في اقتراحه في 22 آذار وعرضه «إعطاء زخم إضافي وراثي» ولكن كالاهاان أجاب ببرودة: «لا أريد أن أفضل، ولكنك تتناول المسألة في الوقت الحاضر وكل من يأتي حديثاً سيكون له نفوذ أكبر».

يعود تردد كالاهاان، إلى حد ما، إلى عزوفه عن المخاطرة بما تبقى من نفوذ بريطاني في مستعمراتها السابقة أو لموقف حزب العمال المتماسك إلى أن يحدث اختراق. كان يسار الحزب تحت قيادة مايكل فوت يعارض إيان سميث وجنوب أفريقية لأسباب أخلاقية. إذا لم يكن يتساهل إزاء مفاوضات فيها أخذ وجذب حول ما يعتقد أنها مسألة أخلاقية - ولا سيما إذا كان الموضوع يتعلق بسميث وجنوب أفريقية، كما أنه يكره الضغط على أصدقائه الأفارقة إذ بدونهم ستكون أية محاولة للتفاوض محكوم عليها بالفشل. ولما كان كالاهاان محاصراً بين مايكل فوت وإيان سميث فقط طلب مني القيام بجولة مكوكية أخرى على الأقل كجهد أمريكي خالص. مع هذا فقد وافق هو وكروسلان على إيجاد فريق عمل رفيع المستوى مؤلف من موظفين رسميين بريطانيين وأمريكيين يعقدون اجتماعات دورية ما بين واشنطن ولندن ويكلفون بجعل السياسة تجاه أفريقية تحت مراجعة دائمة.

عشية لقائي مع فورستر المقرر في 23 حزيران، كانت الأحداث في جنوب أفريقية تهدد أي دور دبلوماسي كبير في ذلك البلد بالإخفاق، ففي 16 حزيران نشبت أعمال عنف في مدينة سويتو الزنجية قرب جوهانسبرغ. كان التوتر يعود إلى عدة شهور خلت بسبب إصرار الحكومة على أن يتعلم الأولاد السود اللغة الأفريكانية وأن يتم التدريس بها. وسرعان ما تحولت أعمال العنف إلى قلاقل مدنية عصفت بحياة أربع مئة شخص من بينهم كثير من تلاميذ المدارس. حثني فوردي الصامد دوماً على أن نوضح خططنا: «أعتقد أن هذه في الأحداث سيكون ذهابك إلى هناك أكثر أهمية. فحاول القيام به هو تجاوز أشياء كهذه والتغلب عليها». صوتنا لصالح قرار شديد اللهجة في مجلس الأمن يدين ممارسات جنوب أفريقية مع انتقاد إغفال الأمم المتحدة لاختراقات حقوق الإنسان في بلدان تحتمي من المراقبة الدولية بتوجهاتها اليسارية. وجاء في كلمة مندوبنا في مجلس الأمن ألبيرت شير في 19 حزيران:

تمثل جنوب أفريقية بسياسة التمييز العنصري (الأبارثيد) التي تمارسها خرقاً فاضحاً لحقوق الإنسان. ولكن سيكون من الخطأ، بل ومن النفاق إذا لم نقل إن جنوب أفريقية ليست الحكومة الوحيدة التي تنتهج سياسات متممة تفضي إلى انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان⁽⁴⁾.

قبل الذهاب إلى الحوار مع زعماء جنوب أفريقية قابلت سفراء جميع الدول الأفريقية التي لها تمثيل في واشنطن، كما قابلت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس؛ كلتا المجموعتين صادقت على لقائي مع فورستر. وفي 22 حزيران، أي في اليوم الذي يسبق اللقاء المقرر شرحت الموقف لوزراء خارجية فرنسا وبريطانيا وألمانيا الاتحادية في باريس. كانت زاميا قد سمحت لأول مرة بإنشاء قواعد للفدائيين على أراضيها، كما سمحت لهم أن يتسللوا عبر الحدود الروديسية التي بلغ طولها 600 ميل.

والأهم من ذلك، أن الحرب إذا استمرت وتطوت فإن وجود معسكرات الفدائيين المسلحين يمكن أن ينسف التوجه المعتدل لكاوندا، بل حتى سلطته مع مرور الوقت. المجموعات الفدائية المختلفة المتنافسة قد تطلب عندئذ المساعدة من الخارج كما حدث في أنغولا. وقد عبر حلفاؤنا عن نواياهم الطيبة وأبدوا استعدادهم للإسهام مالياً من أجل نفقات إعادة البناء والانتقال للأقليات الأوروبية إذا ما حدث فعلاً اختراق لحكم الأغلبية.

عندما اقترح فورستر أن نجتمع في ألمانيا وافق كل من المستشار شميدت ووزير الخارجية غينتشر بحماسة واقترحا مدينة هامبورغ، وهي مدينة شميدت، مكاناً للقاء. وعندما أعلن عن مظاهرات حاشدة في هذا الموقع للديموقراطيين الأجبيين، فزع الزعماء الألمان ونقلوا مكان الاجتماع بدون مشاورتنا إلى منتجع للراحة في بافاريا المحافظة، لا يبعد عن الحدود التشيكية، عند حافة غابة بوهيميا - وهي منطقة لا يمكن للمتظاهرين أن يصلوا إليها. كان هذا بمثابة خرق للبروتوكول إذا لم يُعلم الفرقاء مسبقاً بالتغيير، ولكننا وافقنا في النهاية على هذا المنفى.

لم يكن من الممكن إيجاد فندقين مناسبين في أي مدينة في منطقة نائية. وهكذا كان بين فندقتي وفندق فورستر 30 ميلاً. وكان كلا الفندقين محاطاً برجال الشرطة لإبعاد المحتجين، الذين استطاعوا رغم البعد والمشقة الاقتراب منا، وإن لم يرفعوا أصواتهم.

طار وفدنا بالحوامة في 23 حزيران إلى الفندق في بودينميس من أجل اللقاء الأول. ووجدت من المناسب أن يرتاح رئيس الوزراء فورستر ووفده الجنوبي أفريقي.

سجل فورستر في حكومة جنوب أفريقية يدل على أنه رجل صلب. ولما كان قد عمل وزيراً للعدل لمدة عشر سنوات فقد كان مسؤولاً عن قمع «المخربين» وهي عبارة أعطاهها تفسيراً واسعاً. ولكن فورستر أصبح أكثر اعتدالاً ومرونة عندما صار رئيساً للوزراء؛ بالمقارنة مع سابقه، وصار يعمل على تخفيف بعض مظاهر سياسة التفرقة ويفتح حوارات مع الدول الأفريقية المجاورة.

دعوت فورستر إلى جلسة خاصة، في حين شرع وفدنا باستكشاف بعض القضايا الفنية، ولا سيما ما يتعلق بوضع تعريف لما يمكن أن يشكل أمنًا اقتصادياً راسخاً للأقلية الأوروبية في روديسيا.

وفي جلسة مصغرة حيث تناولنا الشاي والحلوى، بدأت - كعادتي في جميع المفاوضات تقريباً - بمناقشة فلسفية حول ما كنا نحاول تحقيقه. قلت لأخاطب فورستر بوصفته زعيماً مسؤولاً عن مستقبل مجتمعه الذي سار مشواراً طويلاً ليجد نفسه وجهاً لوجه أمام قرار جوهري. إذا كان فورستر قد حدد مستقبل بلاده بمصير روديسيا وناميبيا، فالنتيجة ستكون معقدة ومتأخرة كثيراً بالتأكيد. ولكن في النهاية، حكم الأغلبية كان من غير الممكن تجنبه في روديسيا، وقد ضمنت جنوب أفريقية المبدأ من أجل ناميبيا أن العنف سيزداد، وسيكسب المتطرفون الأشراف على النضال المسلح ربما المدعوم من قبل قوى أجنبية، حيث ستواجه جنوب أفريقية أزمة في حين أن السكان الأجانب في روديسيا وناميبيا يطردون أو ينضمون إلى النزاع. ولكن تدويل النزاع سوف يوحد العالم ضد جنوب أفريقيا، وستكون الولايات المتحدة مضطرة إلى تطبيق تقليدها في مساندة الحلول الديمقراطية وتقرير المصير.

من ناحية أخرى قلت: إن فورستر يستطيع أن يرسم خطأً مميزاً ما يبين جيرانه الشماليين وجنوب أفريقيا قائماً على حقيقة أن جنوب أفريقيا كانت تعتبر حتى في أفريقيا دولة أفريقية، وليس دولة استعمارية - مهما كانت أوضاعها الداخلية. وهذه النقطة أكد عليها كل زعيم أفريقي قابلته. والعمل معنا ودول خط الجبهة على حل مشكلات روديسيا وناميبيا سيعزز موقف جنوب أفريقيا كمجتمع أفريقي. الفرصة التي قدمتها إلى فورستر كان من شأنها أن تحقق فترة من الراحة والتقاط الأنفاس قد تستطيع بلاده خلالها - حل مشكلاتها بسلام، وليس بالهروب منها -.

عرضت هذه الأفكار بأسى أكثر مما عرضتها بغضب، وليس كجدل حول ماضي جنوب أفريقية بقدر ما كانت خياراً للمستقبل. ولم يفد فورستر ذو الذكاء اللامع أنني كنت عملية ربما لا تتوقف عند حدو

جنوب أفريقية. مما لا شك فيه أنه كان يأمل بأن الوقت الذي يكسبه سيسمح بطريقة ما بمخرج لجنوب أفريقية يختلف عن حكم أكثرية غير مخفف أو ربما بظهور نوع من الحزام الصحي عند حدوده الشمالية. ولكنه لو فعل فسيكون ذلك أمراً مرغوباً.

افتتح فورستر إجابته بشرح لما فهمه هو ورفاقه بالحكم الذاتي لجنوب أفريقية: سلسلة من الأوطان الزنجية التي تحكم ذاتها متحدة مع أوطان بيضاء ستكون هي المسيطرة بشكل واضح. قلت: إن سياسة التفرقة العنصرية (الأبارثيد) لن تكون مقبولة أبداً في الولايات المتحدة، كما لن نعتبر ما يسمى أوطاناً سوداء. ولكن إذا كسبنا الوقت الآن فسوف يؤدي ذلك إلى حوار مستمر. نستطيع خلاله أن نسعى إلى نتيجة مقبولة لدى جميع الأطراف.

كان توجه فورستر الداخلي أن الأفريكان الذين واجهوا قوة عظمى عاملتهم بشيء من الاعتبار. لم يُسيروا أمورهم كما كانوا مضطرين أن يفعلوا في غالب الأحيان في تاريخهم العسير. سوف يؤيد جهودنا - مفترضاً أن لن يُطلب منه أن يتخلى عن سكان روديسيا الأوروبيين بدون أية حقوق - لإرساء حكم الأكثرية في روديسيا. ووافق على أن إيجاد مخرج معتدل في روديسيا كان ممكناً لو أن الكفاح المسلح قد توقف في مرحلة مبكرة. وجوشوا نكومو، في رأيه، الزعيم الأنسب من أجل تطور معتدل، لأنه كان يمثل قبيلة أقلية لها مصلحة في ضمانات جميع الأقليات، بما في ذلك الأقلية الأوروبية. وأضاف فورستر أن مثل هذه الضمانات كانت ضرورية لإرضاء الرأي العام في جنوب أفريقية. وتحدث فورستر أن ثمة فرصة لتحقيق مثل هذه الغاية في غضون سنة على الأكثر. قلت له: إننا سنؤيد ضمانات للأقليات، ولكن من السابق لأوانه جعل النتيجة تعتمد على فرد لا نعرف عنه نحن في الولايات المتحدة إلا القليل جداً.

عند هذه النقطة التحقت أنا وفورستر بسائر الوفود من أجل طعام الغداء. طلب مني السماح له بأن يصلي صلاة صامتة من أجل نجاح ما كنا نحاول أن نجزه كلٌّ على طريقته. وعند هذا ترك فورستر الكلام لمستشاره العسكري.

وصف الجنرال جوهانز فان دين بيرغ الوضع العسكري. إذا كان ثمة تفكير بحل عسكري، كما قال، يمكن لروديسيا أن تصمد لبعض الوقت. الخسائر الروديسية منخفضة ومقتصرة في الغالب على الميليشيات السوداء. القوات المسلحة الروديسية قادرة على الدفاع عن البلاد ما لم تتدخل قوات قادمة من وراء البحار. وفي رأي الوفد الجنوبي أفريقي أن رجال حرب العصابات كانوا يخسرون التأييد لأنهم كانوا يركزون هجماتهم على السكان المدنيين. كان هذا صحيحاً جزئياً، كما كان خدعة تفاوضية لإضعاف القناعة الأمريكية بأن الأزمة ملحة. أجبته بأن التحليل لم يكن مناسباً عملياً:

إذا تركنا جانباً القضية الأخلاقية فإن مثل الجزائر - حيث كان الفرنسيون موجودين منذ فترة طويلة - يدل على أن رجال العصابات بدؤوا بمهاجمة السكان المحليين في البداية إذ كانوا غاضبين، ثم لم

يلبثوا أن أصبحوا خائفين. كان على الحكومة أن تعزز الإجراءات. إذا قاموا بأعمال انتقامية فسيخسرون موقفهم الدولي، وإذا لم يقوموا بذلك فسيخسرون الحرب.

لم يناقش الجنرال فان دين بيرغ المسألة.

في اليوم التالي التقى الوفدان في فندقنا في غرافينووركزا على موضوع ناميبيا. وكما جرى سابقاً فقد اجتمعت مع فورستر وحدنا في جناحي، في حين درس زملائي خطة ضمان لروديسيا. استخدمت أساساً الحجج ذاتها التي كنت قد طرحتها على فورستر بشأن روديسيا. الأسرة الدولية لن تقبل أبداً الاعتراف بحكومة تصدر عن مؤتمر ديندهوك كما جرى، وإن ذلك كما يعني أن جنوب أفريقية لن تستطيع أن تكون قادرة على تحقيق هدفها بالتخلي عن إشراف مباشر على ناميبيا بهذا الأسلوب.

مهما كانت وجهات نظر جنوب أفريقية تجاه منظمة «سوابو» وأساليبها، فإن تاريخ النضال من أجل الاستقلال مفعم بشواهد على أن إرهابيي اليوم سيكونون زعماء الغد الوطنيين. ولما كان الموضوع برمته قد أثير من خلال سلسلة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة فإن مشاركتها كانت ضرورية.

من أجل كسر الجمود، اقترحت ثلاثة خطوات: أن ينتقل مؤتمر ويندهوك إلى سويسرة جنيف وأن يُدعى الأمين العام للأمم المتحدة مراقباً (للتأكيد على الاتصال الذي لا ينفصم عن الأمم المتحدة) وأن يدعو المؤتمر منظمة «سوابو» مشاركاً.

على فورستر أن يفهم أنني كنت أقترح عملية لإنقاذ ماء الوجه، تصبح «سوابو» في نهايتها الناطق الرئيس باسم استقلال ناميبيا. كان ذلك بسبب فرق حاسم ما بين الصراعات المسلحة المعادية للاستعمار والمبادئ الأساسية لليبرالية الغربية. إذا كانت إرادة الأغلبية هي المسألة المبدئية، وستكون الخلافات حول إجراءات الانتخاب، وستبقى القوات المسلحة على الحياد، والأحكام الدستورية ستقرر طبيعة التنافس الانتخابي. وخلافاً لذلك كان إشراف القوات المسلحة، في معظم الدول الأفريقية التي ظهرت بعد نضال مسلح، هو الذي يقرر نتيجة الانتخابات. قد يكون نكومو الزعيم المعروف والأكثر اعتدالاً داخل روديسيا - نظراً لأن كلا من كاوندافورستر نادراً ما كانا يتوافقان - ولكنه لم يكن يملك قوات مسلحة كي ينافس رجال حرب العصابات المتجمعين في الدول المجاورة. ومهما بلغت قوته التي ستظهر في الانتخابات، فإن نتائجها ستقرر من خلال النتيجة العسكرية.

الشيء نفسه ينطبق على ناميبيا. قد يكون صحيحاً ما قاله الأفارقة من أن أتباع «سوابو» خارج منطقة أوفامبو كانوا قلة. ولكن إذا كان هدف شعار «حكم الأكثرية» هو إنهاء الكفاح المسلح، عندئذ سيثبت «الأولاد حملة البنادق» أنهم قادرون، ولو أنهم كانوا المجموعة الوحيدة القادرة على إنهاء الحرب. فسيعيقون تشكيل حكومة انتقالية، ويضعون القواعد الانتخابية ويكسبون الانتخابات. لهذا السبب كان

حكم الأكثرية هو العبارة الملطفة لاستلام السلطة من قبل المجموعة التي قادت النضال المسلح. فهم، بعد كل شيء، عانوا وضحوا لكسب السلطة وليس من أجل أن يُستغنى عنهم.

الاجتماعات رفيعة المستوى ليست المناسبة لانعكاسات النظرية السياسية. وهذا الاجتماع الأول بين جنوب أفريقية والزعماء الأمريكيين كان منشغلاً تماماً بإيجاد طريقة عملية بعيدة عن صعوبات روديسيا وناميبيا. قمت بتقويم التعاون الذي أظهرته روديسيا في 24 حزيران كما يلي:

كيسنجر: راجعنا أنا ورئيس الوزراء - إذا ما حاولت أن أقيّم مناقشتنا - الوضع بشأن روديسيا، وفقاً للخطوط العريضة لمناقشتنا بالأمس وعلى الغداء أيضاً. وكان حول ما إذا كنا نستطيع أن نضع معاً اتفاقية قد يعتبرها العقلاء عادلة ومشرفة بالنسبة إلى الآمال الاقتصادية للأقلية البيضاء في روديسيا، وإذا استطعنا ذلك، فإن رئيس الوزراء سيكون مستعداً لاستخدام نفوذه لدى الحكومة الروديسية لاستطلاع ما يمكن تحقيقه. سوف نعمل مع الحكومات الأفريقية الزنجية. كما سنرى ما إذا كان من الممكن أن نعقد مؤتمراً دولياً للنظر في مسألة الضمانات التي تستطيع حكومة جنوب أفريقية أن تسهم فيها، في المرحلة التمهيدية على الأقل. هنا تقع المسألة الروديسية.

فورستر: هذا صحيح.

في ناميبيا كنت أكثر حذراً. لخصت الهدف من أجل عقد المؤتمر خارج ويندهوك، وتركت مسألة المشاركة في المؤتمر مفتوحة، وهو ما كان خطوة لانضمام «سوابو» إليه:

كيسنجر: في جنوب غرب أفريقية (التعبير الأفريقي عن ناميبيا) اقترحت على رئيس الوزراء أن ينتقل المؤتمر الدستوري إلى مكان آخر بعيداً عن ويندهوك.

المشاركون سيقرون فيما بعد، ولكن المكان يجب أن يتغير. انطباعي أن هذا الاقتراح لن يرفضه رئيس الوزراء.

فورستر: أجل.

أضاف فورستر أن سيوافق على مشاركة ممثل شخصي عن الأمين العام للأمم المتحدة وأن المؤتمر سيقدر تكوينه بحيث يمكن دعوة منظمة «سوابو». ومع أنني كنت مقتنعاً تماماً، كما يحدث في الظروف المشابهة، أن رجال حرب الغوار سيصرون على أن يُعتبروا المفاوض الشرعي الوحيد فقد قطعنا شوطاً بعيداً.

بريطانيا العظمى ودول خط المواجهة:

من بين جميع المفاوضات التي أجريتها كانت أعقدها المفاوضات حول حكم الأكثرية في جنوب أفريقية. حيث كانت هناك خمس دول على خط المواجهة، كل واحدة لها ما تؤكد عليه؛ والمجموعات

الداخلية تتصارع فيما بينها في روديسيا وناميبيا، حكومة جنوب أفريقية، والسلطات في روديسيا، والموقف الخاص لبريطانيا العظمى. كانت أهدافها متشابكة، ومتعكسة أحياناً. وأي تغيير في موقف فريق ما قد يثير زوبعة في النظام الكامل برمته ويهدد بالإطاحة بما تم بناؤه بكثير من الألم. وقبل أن تتقدم المواقف الرسمية، كان من الضروري استطلاع أرضية جميع الفرقاء، وحتى في هذه الحالة، ينبغي أن يكون المرء حذراً بحيث لا يناقش أبداً موقف أحد الأطراف قبل أن يسجل مواقف الآخرين - ولو إلى حد ما - لكيلا تضع التنازلات وتولد جولة جديدة من المطالب.

تقدمنا في خطوتين: دول خط الجبهة رحبت بمادرتنا وقدمت عدة مستويات من التأييد، وجنوب أفريقية سوف تتعاون بشأن روديسيا إذا كنا قادرين على توفير رزمة من الضمانات للأقلية البيضاء، وفي ناميبيا، إذا تم إيجاد طريقة لحفظ ماء الوجه للأفريقيين الجنوبيين. ولكن من أجل ترجمة هذه الالتزامات العامة إلى تقدم دائم كانت مساعدة بريطانيا وتأييدها ضروريين.

إذا وافق إيان سميث أن يسحب إعلانه المنفرد عام 1965 حول الاستقلال وقبل بحكم الأغلبية فلن تكون هناك سلطة شرعية في روديسيا إطلاقاً ما لم توافق بريطانيا على العودة، ولو بدون رغبة، لفترة مؤقتة إلى دور السلطة الحاكمة، إلى أن يتم تحضير دستور جديد. ولكن بريطانيا لا يمكن أن توافق أبداً على هذه المهمة إلا إذا طلبت ذلك دول خط الجبهة السوداء. لذا فقد وقع علينا الشروع بالمهمة المزدوجة التهامية بحث بريطانيا الراضة على الاستئناف، ولو لفترة محددة، للفظاء الإمبراطوري الذي مارسه لفترة ثلاثة عقود.

عدت إلى لندن بعد اجتماعاتي في فورستر لاستشارة كالاهاان في 25 حزيران. كان مقر رئاسة الوزراء في 10 داوينغ ستريت. بممراته الضيقة ودرجات سلّمه الضيقة يمارس تأثيره من خلال الإجراءات المكتومة. في طريقي إلى مقر رئيس الوزراء في الطابق الثاني التقيت بجون هانت، أمين سر مجلس الوزراء، تحدثنا عن المجموعة «غير الرسمية» حول الاقتصاد العالمي الذي كان يمثلنا فيها جورج سولتزر (أنظر فصل 22) وعن اجتماع القمة الاقتصادية للدول السبع الكبيرة G-7 في بورتوريكو، وسمعنا فجأة صوت رئيس الوزراء يصبح مرحباً: «أنا أسمع ذلك الصوت».

في غرفة الجلوس في 10 داوينغ ستريت أثرت الموضوعات الثلاثة التي كان الدور البريطاني في المشاركة بها ضرورياً: (1) تطور سريع نحو حكم الأغلبية (2) المساعدة في إعطاء ضمانات إلى الأقلية البيضاء (3) استئناف الإدارة الكولونالية لتشجيع نظام الحكم التالي على الظهور تحت إشراف كينيا المعتدلة بدلاً من موزامبيق الراديكالية (وهو طلب سافر في ضوء التطورات منذ ذلك الحين).

كان كالاهاان مقتدراً ومتعاطفاً. أكد أن بريطانيا كانت راغبة في تحمل المسؤولية في الفترة الانتقالية، ولكنه كان «عازفاً أن يُجرَّ إلى هذا عسكرياً والاستمرار في المحافظة على القانون والنظام.. هل سنضع قوات بريطانيا؟

وإذا كان الأمر كذلك فكيف ستخرج؟». ولما كان رجلاً عملياً كعادته فقد وضع إصبعه على النقطة المركزية: طبيعة السلطة الروديسية الحاكمة. كان نكومو أفضل ضماناً من أجل تطور معتدل، ولكن لا يملك قوة عسكرية:

المشكلة هي كيف نتعامل مع الأفارقة الآخرين فيما يتعلق بنكومو؟

إن شخصية أبوية وشبيهة بكينياتا، ولكنه خسر قواعده مؤخراً..

.. إذاً كيف سنتعامل مع رجال حرب العصابات على الحدود،

إذا لم يقبلوا بنكومو؟ من الذي سيبقي نكومو في السلطة؟

هذا هو السؤال.

توافقنا على أن أفاق نكومو أو أي قائد آخر معتدل داخل روديسيا سوف تتعزز إذا ما أوقفت الحرب بسرعة وحرّم رجال العصابات من قاعدة لهم داخل زامبيا.

من أجل تقويم هذه الأفاق عرضت إرسال وليام شوفيل، مساعد وزير الخارجية إلى أفريقية لمناقشة خططنا مع كاونداندا ونيريري. وفي الوقت نفسه سيطلب من روديسيا رسمياً وضع قوة بريطانية - أمريكية مشتركة وقد قبلت دول خط الجبهة وفورستر. انتهى الاجتماع بمذكرة حارة، مع شيء من القلق ولكنها أكدت بعد النظر:

كالاهان: أعتقد أنك يجب أن تخبر نيريري وكاونداندا: «أليس هذا هو الوقت المناسب لممارسة الضغط على البريطانيين للقيام بعمل كهذا؟».

كيسنجر: سنرحب بذلك إذا قلت لنا ما تقوله لهما. ونحن سنخبرك.

كالاهان: من الطبيعي أن تشر بين الناس أن «الموقف دقيق وأنت ينبغي أن تطلب تحرك البريطانيين».

كيسنجر: أعتقد أن هذه فكرة جيدة.

كالاهان: أخبرنا كيف ستسود أسماءنا بحيث نستطيع الدفاع عن أنفسنا.. (ضحك).

كيسنجر: ... في النهاية تستطيع القول: إن الأمريكيين العاجزين

كان لا بد أن ينقذهم البريطانيون بعد أن أخفقنا (ضحك).

بعد أن انتهى المزاح كشف إعلان رسمي عن رغبة بريطانيا في المشاركة بالدبلوماسية الروديسية:

قدم وزير الخارجية إلى رئيس الوزراء تقريراً عن مباحثاته مع رئيس الوزراء فورستر.

عبر الوزير عن وجهة نظر تفيد أن لبريطانيا دوراً تضطلع به في جنوب أفريقية، ولا سيما في المساعدة على إيجاد حل للمشكلة الروديسية.

أشار رئيس الوزراء على الوزير أن بريطانيا توافق

على مسؤوليتها الكاملة بهذا الشأن⁽⁵⁾.

مخرج آخر إلى أفريقية

غادر شوفيل للقيام بمهمته في 5 تموز. ومن أجل أن يحصل على حافز فعال من أجل المرونة من جانب نيريري وكاوندا، أشرت عليه أن يصف تعاون جنوب أفريقية غير مضمون إلى حد ما مما كنت أعتقد، في 13 تموز تحدثت إلى سفير جنوب أفريقية بيك بوتنا بذات المعنى:

لم أخبر أحداً أنني حصلت على موافقة جنوب أفريقية تجاه أي شيء. أقول: «إذا كنت أستطيع الحصول على تأييدكم، فسوف أحاول ذلك. إذا حصلت على موافقة جنوب أفريقية فهل تؤيدونها؟».

إذا وافق رؤساء خط الجبهة على استراتيجيتنا، بما في ذلك الدور المرهلي لبريطانيا كان على شوفيل أن يتعهد بنيتنا القيام بجهد كبير لإغراء جنوب أفريقية بمساعدة قيام حكم الأغلبية في روديسيا والاستقلال لناميبيا (وعد مضمون بعد لقاء فورستر).

كان الوعد الأخير - الذي على وشك أن يتضح، ويزداد تحقيقه صعوبة لأن الزعماء البريطانيين كانوا يطرحون أفكاراً أخرى. وقد بين لقاء مع طوني كروسلاندي في واشنطن في 8 تموز، أن اتفاقاً حول نتيجة مرغوبة لا يضمن اتفاقاً حول التكتيك. فالبريطانيون لا يثقون بفورستر وكانوا أقل اقتناعاً منا بأنه سينفذ ما وعد به. كما أنهم لم يكونوا يستلطفون إيان سميث، معتقدين أنه خدعهم وأحرجهم، بإعلانه أولاً عن الاستقلال ثم خلال عدد من المفاوضات التي تسبب المأزق. ولما كان لا يريد التعامل مع سميث رئيساً أو حتى كونه عضواً في حكومة مؤقتة، أمضى كروسلاندي مزيداً من الوقت في مناقشة خطط للإطاحة بسميث أكثر مما أمضى في المفاوضات الدبلوماسية الجارية.

اعترضت. عندما لم أقابل سميث من قبل أو أي زعيم روديسي آخر، إذ لم يكن لدي أفكار مسبقة عنهم. إذا نجحت سياستنا فإن سميث وزملاءه سوف يُستبدلون بحكم الأكثرية. من هنا لم أجد حكمة في تبديد الطاقات في انتقادهم أو إذلالهم، أو أن نخاطر بفراغ سياسي بنتائج غير متوقعة - من بين هذه النتائج احتمال الإطاحة بهذه المبادرة برمتها. قلت لكروسلاندي:

سميث عقبة، ولكنه أيضاً ورقة مساومة. إذا فكر (زعماء الصف الأول بصعوبة إزاحته، فسيكون لديهم دافع للموافقة. وإذا ما استبدل بشخص لا قبل له بالقتال، فقد يقررون أن تستمر الحرب.

أثناء مسيرة العملية ظهرت شكوك، ربما لا تستحق الذكر، ضمن المجموعة الأمريكية من ضمنها أن لندن ربما كانت تسعى إلى مناورة مع الولايات المتحدة بتصويرها أنها تقف إلى جانب حكم البيض في حين أن بريطانيا قد ألزمت نفسها بأن تكون ناطقاً رئيسياً باسم أفريقية السوداء - توزيع للمسؤوليات

أخبرت كروسلانند أننا لا نقبل به. كما أن ممثل الخزانة في مجموعتنا العاملة كان مستاء بدوره من جواب كروسلانند حول مقدار ما ستأسهم به بريطانيا في صندوق الضمان.

كانت الخلافات الطرفية تعكس ظروفاً داخلية مختلفة: الضغوط على كالاهاان جاءت من اليسار، أما الضغوط على فورد وعليّ فقد جاءت من اليمين. وقد ظهر الاختلاف في هذا الحوار:

كيسنجر: سيكون من الأسهل بالنسبة إلينا داخلياً التعامل مع سميث.

كروسلانند: سيكون من الأسهل لنا الطريق الآخر.

عندما حذرت كروسلانند انقلاباً ضد سميث وأنه سوف يشوش كل شيء في منتصف المفاوضات، ولا سيما داخل روديسيا، أجابني كروسلانند: «ظهور انقلاب سيكون له فوائد جمّة في بريطانيا - وسوف يغير الجو السياسي».

المسألة المعنية الأعمق هي من سيتحمل المسؤولية عن المفاوضات. كنا نفضل مشاركة بريطانيا منذ البداية، ومن أجل إعطاء المفاوضات إثارة للاهتمام ألحينا على لندن أن تقدم اقتراحاً من أجل حكومة انتقالية. ولكن كالاهاان وكروسلانند لم يكونا في عجلة من أمرهما. لقد كان من الصعب دوماً أن تقبل أن دولة أخرى يمكن أن تتجح حيثما تفشل أخرى - حتى لو حدث الفشل بسبب تطور تاريخي كان قد حدث قبل الحكومة البريطانية الحالية بوقت طويل. ولكن هذا كان على وجه الدقة موقف بريطانيا من روديسيا. لما كانت الولايات المتحدة قد صممت الاستراتيجية وقوتها ضرورية من أجل التفاوض الفعلي، كان كالاهاان عازفاً عن دفع الثمن السياسي لافي الداخل ولا في أفريقية. فبالنسبة للحكم الانتقالي كان كالاهاان يخشى أن تضطر بريطانيا كارهاة إلى العودة إلى دورها الاستعماري، وأن تعزل إذا رفض رجال حرب العصابات وقف القتال. ولما كان كالاهاان أقل ثقة من أننا سنكون قادرين على تحرير فورستر وسميث، عمد كالاهاان وكروسلانند إلى التدقيق في كل حرف وخطوة قبل التحرك إلى الأمام - إجراء يدل على استنزاف الوقت. وكنت أعتقد، على العكس، أن السرعة هي جوهر المسألة كيلا تدمر حرب العصابات إمكانية المفاوضات.

رغم هذه الخلافات في الأولويات فإن التعاون الأمريكي - البريطاني كان يمثل ازدهاراً كاملاً متأخراً للعلاقة الخاصة. كانت خلافتنا أقرب إلى المجادلات بين أفراد ذوي تفكير عميق ضمن شركة عامة منها إلى نزاعات بين كيانات مستقلة مع ما يستتبعها من ضغوط ومبادرات.

تعقيدات أفريقية:

في جولتي الأولى عبر أفريقية في شهر نيسان، إذ كان جميع زعماء الصف الأول تواقين كثيراً إلى جذب الضغط الأمريكي إلى جانبهم حتى يتجاوزوا العوائق. وعندما يواجهون العواقب العملية، سواء

نجحت استراتيجيتنا أم لا، كانوا يواجهون المخاطر ويحتاجون إلى حماية موافقهم ومصالح بلادهم. وهذا ما جعل مقارباتهم المختلفة تظهر للعيان.

لم يكتسب نيريري لقب «أستاذ» عبثاً. كان يرى نفسه فيلسوف حركة استقلال أفريقية - لاسيما في جنوب أفريقية. ولما كانت تانزانيا أو ناميبيا ليس لهما حدود مشتركة مع روديسيا أو ناميبيا، كان نيريري أقل اهتماماً بالتنفيذ الفعلي لحكم الأكثرية من تأثير ذلك بالنسبة إلى سائر أفريقية. وطالما كان يحاول إغراء أمريكا بالتورط في دبلوماسية جنوب أفريقية. لم يجد من الحصانة السير قدماً مع مثل هذه الاهتمامات الأمريكية مثل حماية حقوق الأقليات البيضاء. ولكن مع دبلوماسية تهتم الآن بأمور معينة وجد نيريري نفسه مضطراً إلى تقويم النتيجة بالنسبة إلى نفوذه على من كان يسميهم «أولاداً يحملون البنادق»، وعلاقته مع الراديكالي سامورا ماتشيل في موزامبيق، جاره. ما إن يتم الموافقة على حكم الأكثرية فإن نيريري لم يكن في عجلة كي يراه متحققاً، لأنه كان متيقناً أن تأخيرهم قد يعزز آفاق المقاتلين المتطرفين الذين كان يعتبرهم حلفاءه الطبيعيين.

يصح العكس على كاوندرا. فزامبيا تتشارك بحدود طويلة مع روديسيا، ومعظم صادراتها تمر عبر تلك البلاد، وكانت روديسيا زبوناً مهماً لمنتجات زامبيا. وكان كاوندرا يرغب بحكم الأكثرية في روديسيا بسرعة كوسيلة لاستقرار بلاده. وكان يخشى من أن الحرب الأهلية الطويلة في روديسيا يمكن أن تمكن الغادريين من اقتحام الأراضي الزامبية وزعزعة سلطته، ولربما زعزعة استقلال زامبيا. وكان يفضل أن يحكم روديسيا (التي أصبحت تدعي بعد الاستقلال بزامبابوي) نكومو وحكومة مدينة موسعة. كذلك أراد كاوندرا أن يبقى الأوروبيون لأن اقتصاداً روديسياً قوياً من شأنه أن يساعد صادرات زامبيا ولأن البيض من شأنهم أن يساعدوا نكومو أو عناصر معتدلة أخرى.

في حقيقة الأمر أن كل واحد منهما كان له اعتراض على الآخر، ولكن أياً منهما لم يلجأ إلى شرح مكشوف. كان كاوندرا أقل عقائدية، ومع هذا فقد أراد أن يبقى على وفاق مع المعسكر الراديكالي. أما نيريري فكان يعتقد أنه من الأفضل أن يكون مع المعسكر الراديكالي وحريصاً على أن يبقى بعيداً عن الغرب. قمت بتقويم زعماء الصف الأول لكروسلاند في 4 أيلول:

أولاً، لدي انطباع ربما يكون خاطئاً أنهم أقل فزاعاً من ألا نسلم سميت من أن نسلمه.

ثانياً، هؤلاء الزعماء - باستثناء مارشال ثانية - غير متأكدين مما يمكن أن يعرضوا. نيريري وكاوندرا، إذا كانا وحدهما، يتجاوبان بشكل حسن مع الخطة التي لدينا، ويرغبان في اتخاذ مخاطرتين - ألا يوافق سميت، أو يوافق وسوف يتهمان من قبل مارشال ببيع الآخرين.

لذا فهما ممزقان ما بين الخوف من الفشل والخوف من النجاح.

مع سير كاوندا ونيريري باتجاهين متعاكسين فإن إدارتنا للمفاوضات تصبح مرهقة للأعصاب أحياناً. لقد جال المبعوثون الأمريكيون والبريطانيون عبر أفريقية كي يقرروا آفاق التسوية. بعث السكرتير المساعد شوفيل تقريراً إلى زعماء خط الجبهة حول الاجتماع مع فورستر.

اجتمع بكاوندا في 8 تموز، ثم اجتمع به ثانية في 10 تموز، والتقى نيريري في 11 تموز، وافق كاوندا على المفهوم العام لبرنامجنا (حكم أكثرية، وحكومة انتقالية لمدة سنتين، وضمانات للأقلية) وأشار إلى أنه سيكون راجباً (في أن يضحى برقبته) إذا ما غاب كل من فورستر وسميث. وكان كاوندا، الذي يخشى رجال حرب العصابات وطموحات نكومو، يعتبر الفترة الانتقالية لمدة سنتين طويلة جداً.

كان نيريري يمتدح اللقاء مع فورستر ولكنه استخدم المناسبة للتعبير عن تحفظ عملي كان يحدد ماهية الصراع بالنسبة للأفارقة. إذا كانت الحكومة الانتقالية مدعومة من قبل «القاتلين من أجل الحرية» فإن الأمور ستتطور بيسر. ولكن إذا جرت محاولة لإيجاد حكومة بديلة ما - من الواضح أنها تتضمن نكومو - فإن «الأولاد حملة البنادق» يمكن أن يقرروا الاستمرار في القتال. ومع هذا فقد حدثنا نيريري على «الاندفاع»:

«إذا ظهر أن الممكن تحقيق أهداف بشروط معقودة، ينبغي على (سوابو) ألا تضع شروطاً تهدف إلى مزيد من تعزيز ذاتها أكثر مما ترمي إلى تحقيق استقلال ناميبيا».

ولكن بعد عشرة أيام، في 22 تموز، عرض نيريري أفكاراً أخرى إذ رفض في حديث مع السفير الأمريكي، جيمس سبين، الدور المرهلي لبريطانيا في روديسيا لأن بريطانيا، كما قال، تقتدر إلى السلطة لفرض آرائها على فرقاء معارضين. وقال: إنه من الأفضل، ربما يسبب معارضة ماتشيل ورجال حرب العصابات من أن ندع روديسيا بمفردها إلى أن يتوفر مزيد من الضغط العسكري.

وخلص نيريري إلى أنه سيبقى على اتصال معنا مع تطور الموقف. هل كان يحاول تجنب المسؤولية عن النتيجة قبل الحدث على الأقل؟ أم أنه كان يحذرنا؟ هل كان يسعى إلى تحسين الموقف الأفريقي التفاوضي بالتظاهر بثقة كبيرة بالنتيجة العسكرية، أم أنه تخلى عن وساطة أمريكية بالكامل؟ محاولة التخلي عن المفاوضات عند هذه النقطة كانت غالبية. كانت جهودنا في الولايات المتحدة منقسمة إلى حد بعيد؛ فالجمهوريون برمتهم سيثخرون بالارتياح إذا ما توقفت جهودنا، أما دول المواجهة فإنها، في الوقت الذي كانت تحضناً فيه على السير قُدماً، كانت غير قادرة على إظهار موقف مشترك. لم تكن نفتقر إلى أعداء لإنهاء العملية.

ولكننا كنا مقتنعين أيضاً أننا إذا توقفنا الآن فقد نُفجر الأحداث التي يُحتمل كثيراً أن تخرج عن نطاق السيطرة. ورغم كل ذلك كنت أظن، رغم المظاهر المعاكسة، أننا كنا قريبين بتردد من النجاح. كانت الاستراتيجية الأصلية أن نتوصل إلى موقف مشترك مع دول خط الجبهة، ونحمله إلى فورستر، ثم

نفرضه على سميث. ولكن مراوغات نيرييري (التي استمرت حتى شهر آب) أقتعتني أننا لن نكون قادرين أبداً على التوصل إلى برنامج قابل للتنفيذ من جانب دول خط المواجهة. فالمنافسات، والتضارب تجاه دور بريطانيا الدستوري، والمعارضة السيكولوجية لمنح الاستعماريين تعويضاً لإنهاء الاستعمار جعلت من الصعب التوصل إلى اقتراح شامل خلال مداولاتهم. لذا قررت أن أعكس النهج فسأحاول التوصل إلى وضع اقتراح مفصل مع كالاهان، والحصول على موافقة فورستر، وتوضيح مبادئه مع زعماء خط الجبهة، وإقناع سميث بمساعدة فورستر، ثم العودة إلى زعماء الجبهة للحصول على موافقتهم النهائية.

كان سيناريو معقداً يعتمد بشكل حاسم على تقسيمنا له على مراحل حتى يظهر الاختراق النهائي كموافقة من جانب سميث على الشروط التي اقترحتها بريطانيا والولايات المتحدة، والتي دُعيت دول خط المواجهة إلى الاستجابة لها، وليس كتنازلات أفريقية لسميث. ما كان لهذا السيناريو أن يظهر حتى يتم إنجاز المناقشات البريطانية - الأمريكية. في الخامس من شهر آب، وبعد إفطار طويل مع كالاهان وكروسلاندي في 10 داوينغ ستريت (*)، وضعنا اللمسات النهائية على البرنامج الاقتصادي المشترك لروديسيا. وبعد أن وُضع في صيغته النهائية كان على فريق أمريكي يرأسه نائب وزير الخارجية الأمريكية وليام روجرز، وفريق بريطاني منفصل يرأسه إدوارد (تيد) رولاندز والسير أنطوني داف التوجه إلى أفريقية لعرضه على رؤساء دول خط المواجهة. ولما كان لدى كل فريق نقاط يتحدث عنها - تعليمات غير رسمية بما ينبغي طرحه أولاً - فقد اتفق الرفقاء مقدماً ووافق الطرفان على ألا يتجاوزا هذه التعليمات.

أثناء الإفطار علمت لأول مرة أن كالاهان اتخذ قراراً بالألّا تستأنف بريطانيا دورها الاستعماري ولو بصورة مؤقتة. وهذا ما كان سيعيد الساعة إلى الوراء، عشر سنوات كما قال، وبموجب الدستور سيكون الحاكم البريطاني مسؤولاً عن الأمن، وبهذا فإن القوات البريطانية ستخاطر بأن تجد نفسها متورطة في حرب عصابات. بدلاً من ذلك ستعمل بريطانيا على وضع خطة لحكومة انتقالية تجسد المؤسسات لتنفيذ الوظائف نفسها بالدرجة الأولى التي يضطلع بها الحاكم الاستعماري، ولكن بدون تسمية. سيكون كالاهان مستعداً لإرسال موظف مدني بريطاني رفيع المستوى للقيام بدور استشاري. كنت أعتقد أن المعالجة الأمريكية أكثر بساطة (وهي قد نُفذت فيما بعد في الواقع من جانب رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر).

تأخر انطلاق البعثة إلى ما بعد المؤتمر الجمهوري الذي كان من المقرر عقده في 16 آب. وفي التاريخ نفسه كان ثمة مؤتمر آخر لحركة عدم الانحياز في سري لافكا يضم زعماء خط الجبهة، الذي لم يكن من المتوقع، تحت تأثير البيانات الحماسية للعالم الثالث، أن يعودوا من المؤتمر من أجل صيغة تصالحية. وطيلة هذه الفترة كان فوردمهمكاً في المحافظة على هامشه الضيق في اختيار الرئيس ضد تحدي رونالد ريغان الذي كان يضاعف جهوده لإسقاط الرئيس المنصّب في مؤتمر الجمهوريين.

كنت أتصل بفورد يومياً، إما شخصياً، وإما عبر تقارير مطولة إذا كان أحدنا مسافراً. في 13 آب، عشية المؤتمر، حذرت الرئيس أنه إذا أعطيت نصف فرصة فإن البريطانيين سيعمدون إلى الإطاحة بسميث وترك الباقي ليهتموا بشأنهم. هذا من شأنه أن يؤدي إلى تناظر دقيق بالنسبة إلى أنغولا مع سائر الفصائل الأفريقية المختلفة التنافسية على السيطرة فيما القوي الخارجية تختار الجانب الذي تريده. سأل فورد عن الضمانات للأقليات البيضاء، وأكد على أنهم كانوا جزءاً من خطتنا: «تلك كانت خطتنا من قبل، وأعتقد أن علينا أن نلتزم بها».

جابهت البعثة التي يترأسها نائب الوزير روجرز في أواخر آب، والتي عرضت البرنامج الاقتصادي لروديسيا على دول خط الجبهة، الانقسامات ذاتها التي واجهها شونيل قبل أسابيع قليلة. أكد كاوندا ونيريري على حكم الأكثرية، وكانا متشككين تجاه دور جنوب أفريقية، حيث لا توجد طريقة أفضل لتحقيق تقدم، وشجعانا على التقدم مع التعبير عن شكوكهم تجاه قدرتنا على الفوز. كانت هناك أيضاً بعض البيانات أو الأنباء السارة التي كنا نستطيع تفسيرها على أن تعبير عن تأييدنا، وفي الوقت نفسه كان ثمة بيانات تبدو وكأنها تعيق تقدمنا.

كان كاوندا إيجابياً تجاه روديسيا وصعب المراس تجاه ناميبيا. وعمد إلى إغراء روجرز وشائيل بالاجتماع مع سام نيوجوما، زعيم جماعة «سوابو» (SWAPO) حيث ينتظرنا نيوجوما - وهي سابقة يمكن أن تسبب مشكلة بالتأكيد. لم يقوت بخومو فرصة للمجازفة بالنية الطيبة للمبعوثين التابعين لي عن طريق الاستخفاف بأهميتهم. وكانت اقتراحاته السياسية متهورة. أراد نيوجوما أن يضم المؤتمر المقترح حول مستقبل ناميبيا اعتبار جماعة «سوابو» سلطة ناميبية أساسية، ربما تصبح شرعية في المستقبل عن طريق استفتاء. ورفض مشاركة مجموعات ناميبية أخرى في المفاوضات إلا بضعة على أنها جزء من وفد جماعة «سوابو». وحثنا كاوندا، الذي قام بواجباته تجاه المتطرفين عن طريق ترتيب اللقاء، على متابعة النهج القائم، رغم معرفته أن ما كان يطلبه نيوجوما لم يكن مطروحاً في الخطة: «خلص نيريري بتأكيد على أن يوافق على استراتيجيتكم، ومهمته أن يقنعهم على أساس مشاروتنا».

لما كان نيريري لم يعط جواباً إلى شافيل عما فهمه من استراتيجيتنا، أرسلت إليه رسالة تخدير تفيد بأن الفرصة محدودة وقد لا تتكرر:

أنا متأكد أنك تفهم الوضع الداخلي لجنوب أفريقية جيداً بحيث تعلم جيداً بأننا إذا لم نتحرك بسرعة فسيجد فورستر من الصعوبة بمكان أن يتعاون. أصارحك القول إنه إذا تبخرت الآمال المتواضعة لإيجاد حل فسيزداد العنف في روديسيا، وتراجع قدرتنا على الوصول إلى إسهام إيجابية أيضاً.

كذلك هي حال الوقائع السياسية في بلادنا، ولا سيما أثناء سنة الانتخابات. إن الأحداث في أمريكا يمكن أن تعزز فجوة بعد شهر تشرين الأول حتى مجيء السنة الجديدة، مما يجعل الوصول إلى حل سلمي أكثر صعوبة.

برنامج سياسي لروديسيا:

طيلة هذه الفترة بدأ الرأي العام في الولايات المتحدة معارضاً بشدة لأية تسوية تقوم على حساب الأقليات البيضاء. بعد خطبتي في لوساكا، تلقت وزارة الخارجية 1700 رسالة سلبية و23 رسالة فقط تؤيد حكم الأغلبية. في غضون ذلك كان فورد يصر بصعوبة على المؤتمر ولكن بثمن باهظ لقبوله ببند يتصل من سياستنا تجاه السوفييت. وفي المذكرة الصباحية في 30 آب، منحت فورد فرصة أخرى للانسحاب من سياستنا الأفريقية: نحتاج إلى أن نفكر في الموضوع.. في وضعك السياسي.. لا أريد وضعاً مشابهاً لوضعنا في تكساس». وصفت له الفرص بالنسبة إلى روديسيا بأنها أفضل قليلاً من 50%، وأنها في ناميبيا أكثر قليلاً من هذه النسبة. «أستطيع القول إننا لا نستطيع حتى 15 نوفمبر، ولكن إذا امتدت إلى ما بعد كانون الثاني (يناير) فسنكون أقل قدرة على المواجهة. لم يتردد فورد:

أعتقد أنه إذا كانت جنوب أفريقية داخلة في الحل، فإن الموقف سيكون مختلفاً، أعتقد أن الأمر إذا كان صواباً فعلينا القيام به، والنتائج السياسية ستكون على ما يرام.

ذلك كان هدفي عندما توقفت في لندن لإنجاز برنامج سياسي نستطيع أن نحمله إلى فورستر. كان البريطانيون قد أعدوا مسودة من أجل حكومة انتقالية لفترة أقصاها ستان - الملحق C المشهور كانت تدعو إلى «مجلس الدولة»، بدلاً من الحاكم البريطاني، سيكون لسكان روديسيا البيض الأغلبية فيه، ويكون للزنوج حق الفيتو، ومجلس وزراء يرأسه زنجي وأقلية بيضاء (الأقلية البيضاء في مجلس الدولة عدل وضعها فيما بعد، على طلب كالاها، إلى عدد متساو لكل طرف، ورئيس أبيض ليس له حق التصويت). وسيكون «مجلس الدولة» مسؤولاً عن تنفيذ حكم الأكثرية فيما يتعلق بالدفاع والأمن الداخلي. وستتولى بريطانيا معالجة العلاقات الخارجية. والحكومة ستتولى الإشراف على إدارة الأمور يوماً بيوماً. كانت الغاية هي إنجاز تحول تدريجي إلى حكم الأغلبية كامل في غضون سنتين على الأكثر بدون إرهاب البيض أو إثارة التوترات وسط الجماعة الزنجية.

كان الملحق ث (C) وثيقة مهذبة مأخوذة بالكامل من الممارسة الدستورية البريطانية وقد بدت لي ولزملائي معقولة. والحق أنه لم يكن لدينا سبب للرفض بالنسبة إلى التفاصيل كما لم يكن لدينا الخبرة إلى الذهاب وراءها. فبعد الفترة الانتقالية، سيتم تحضير دستور جديد لروديسيا في مؤتمر دستوري. قبلنا المسودة البريطانية واستخدمناها كوثيقة أساسية في جميع مفاوضات السياسية في أفريقية.

ولما كان اللاعبون الرئيسيون في كلا الجانبين يعملون برقة وراحة فيما بينهم، فقد أفضى هذا إلى تقسيم سليم للعمل. أدار الأمريكيون المفاوضات بصورة تؤدي إلى اختراق ولكن على أساس برامج تستحق أن تسمى «صنع في بريطانيا» الضمانات الاقتصادية للأقليات البيضاء كانت قد أعدت في وزارة الخارجية مع بعض الإسهام من جانب بريطانيا. الضمانات والقواعد السياسية المقترحة في الفترة الانتقالية كانت بريطانيا الطابع بالكامل. فيما بعد سيكون هناك بعض الاضطراب حول الوضع الرسمي للملحق ث (C) - سواء أكان وثيقة عمل أم لا فقد نال موافقة الحكومة رسمياً - وهذه مسألة حلها كالأهان بدعوتي إلى اجتماع حكومي أسبغ الطابع الحكومي الاحترافي على الوثيقة (التي ستعالج في نص تال). مهما كانت الاضطرابات المؤقتة والظرفية لدبلوماسية ليس لها سابقة، فإنها قد أحدثت اختراقاً على قاعدة الاستراتيجية الأمريكية، مع طاقة وقدرة الأفكار البريطانية وهذا ما يطلب من تحالف بل وأكثر مما تحقق.